رئيس مجلس الأمة توجه إلى أنقرة في زيارة رسمية تلبية لدعوة شينطوب

البرلمان التركي: الكويت تتبنى سياسة خارجية ناجحة بقيادة سمو الأمير

■ صاحب السمو يملك القدرة على الحفاظ على سياسة متوازنة في منطقة تواجه العديد من التحديات

■ الصراعات التي تعيشها العديد من الدول في المنطقة شكلت قنوات للحوار الدائم بين تركيا والكويت

القائم متجها إلى تركيا

لقاء رئيس البرلمان التركي مع «كونا»

■ تقارب وجهات النظر بين البلدين كانت له نتائج ايجابية على مستوى التعاون الثنائي في التعاون الاقليمي

■ تركيا والكويت تنتهجان وسائل الحلول الدبلوماسية عندما يحدث عدم استقرار او صراعات في المنطقة

انقرة - «كونا»: فيما توجه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، على رأس وفد برلماني، إلى العاصمة التركية انقرة أمس في زيارة رسمية تستغرق يومين وذلك تلبية لدعوة رسمية من رئيس البرلمان التركي مصطفى شنتوب.قال الأخير أن الكويت تتبنى سياسة خارجية ناجحة تحت قيادة سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد.

جاء ذلك في مقابلة خاصة مع «كونا» بمناسبة الزيارة الرسمية لرئيس مجلس الامة مرزوق الغانم إلى تركيا.

واضاف شينطوب أن امير الكويت الشيخ صباح الاحمد يملك القدرة على الحفاظ على سياسة متوازنة في منطقة تواجه العديد من التحديات.

واشار إلى أن الصراعات التي تعيشها العديد من الدول في المنطقة شكلت قنوات للحوار الدائم بين تركيا والكويت في اطار البحث عن حل لها وانهائها.

واعتبر شينطوب ان تقارب وجهات النظر بين البلدين والبحث عن حل عادل يعزز السلام والإستقرار في خلال العامين الماضيين متطلعا الى ان يشكل العام الجاري فرصة لرفع مستوى التعاون الثنائي.

واكد ان الشعبين التركي والكويتي يرتبطان بعلاقات اخوة وصداقة تاريخية قوية ما يشكل ارادة سياسية مشتركة لتعزيز وتطوير العلاقات بين البلدين.

واعتبر شينطوب ان زيارة رئيس مجلس الامة لأنقرة وزيارات مجموعة الصداقة البرلمانية التركية - الكويتية المتبادلة تكتسب اهمية كبيرة ولها انعكاسات ايجابية على المستويين البرلماني والحكومي مشددا على اهمية العمل المشترك بين البلدين على مستوى البرلمانين الدولي والآسيوي والبرلمانات الاخرى.

وشدد على ان زيارة رئيس مجلس الامة الذي سيلتقيه غدا الخميس تاتي في اطار الزيارات الرسمية المتبادلة على المستوى الرفيع بين البلدين.

واكد ان الزيارة تسهم ايضا في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين موضحا ان ثمة علاقات ايجابية كبيرة على المستوى السياسي انعكست على المجالين الإقتصادي والتجاري.

وفي هذا الصدد اشار شينطوب الى ان حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ 678 مليون دولار في عام 2018 في حين شهد العام الماضي حتى نهاية نوفمبر تراجعا الى 584 مليون دولار في مرحلة القريبة وثلاثة مليارات دولار في المدين المتوسط والبعيد وهذا ليس بالامر الصعب في ظل التطور الحاصل في العلاقات بين البلدين.

واضاف ان عدد السائحين الكويتيين الذين زاروا تركيا في 2018 بلغ 300 الف زائر في حين ارتفع العدد إلى 350 الف سائح العام الماضي حتى نهاية نوفمبر ما يعكس تقدير وحب الشعب الكويتي لبلدهم الثاني تركيا مبينا ان عدد الكويتيين الذين يمتلكون عقارات في تركيا بلغ 9594 مواطن.

واعرب شينطوب عن اعتقاده بان ثمة مجالات كثيرة يمكن للبلدين تعزيز العلاقات فيها مؤكدا ان علاقات تركيا والكويت لا يمكن ان تقتصر على المجالين السياسي والاقتصادي فقط.

وفي ذات السياق قال شينطوب ان انقرة والكويت يمكنهما تعزيز العلاقات في المجالات الامنية والتعليمية والصحية والثقافية بالاضافة الى قطاع الصناعات الدفاعية وتبادل المعرفة ونقل الخبرات في مجال التكنولوجيا لتطوير العلاقات الثنائية الى مستوى اعلى.

وعودا إلى بدء إلى مغادرة الغانم متجها إلى تركيا ،إذ كان في وداعه على أرض المطار نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري، ووزير الدولة لشؤون الخدمات وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص، والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري، وسفيرة تركيا لدى الكويت عائشة كويتاك.

ومن المقرر أن يجري الرئيس الغانم خلال زيارته مباحثات رسمية مع نظيره التركي، إضافة إلى اجتماع مع رئيس لجنة الصداقة التركية - الكويتية بالبرلمان التركي أيوب أوزوي وأعضاء اللجنة.

ويضم الوفد المرافق للغانم كلاً من النواب أسامة الشاهين، وعبد الله فهاد العنزي، والدكتور حمود الخضير، وفراج العربيد، وخليل الصالح.

تتمات

الغانم

في جلسة أمس ، أكدت على ذلك ، مضيفا : استعملت حقي اللائحي للمصلحة العامة بالاستناد إلى المواد (116) من الدستور (182) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ، فيما يتعلق بتداعيات تصريحات وزيرة المالية مريم العقيل التي فهمت تصريحاتها أو نقلت في بعض الصحف ، بشكل مختلف عما نقلت في وسائل إعلامية أخرى أو صحف أخرى ، بأنه قد يكون هناك مساس أو تخفيض في رواتب الموظفين الكويتيين .

وقال : « لذلك وجهت لها أسئلة مباشرة بأنه لو لم تجب بوضوح في قاعة عبد الله السالم ، لاستمر هذا اللغط حتى الجلسة القادمة أو قد يزيد عن ذلك، ووجهت لها بشكل مباشر ، نيابة عن أبناء الشعب الكويتي عن الهواجس وأسباب الهلع والخوف التابهم في الأيام الأخيرة ، عما إذا كان هناك تفكير أو نية أو توجه لتخفيض الرواتب» .

وأكد الغانم : « لله الحمد إجابتها كانت واضحة بأنه لا يوجد هناك أي توجه في ذلك، أما فيما يتعلق بالاقتصاد الكويتي فهو متين وهذا لا يعني أنه لا توجد هناك أخطاء أو اختلالات يجب إصلاحها» .

أضاف أن « هناك اختلالات يجب إصلاحها، لكن بعيدا عن رواتب الموظفين الكويتيين أو أرزاقهم، وكذلك الأمر كان متعلقا بالعجز الذي ذكر، وكنت أريد أن يتضح للجميع بأنه عجز تقديري وليس حقيقيا ، لأنه مبني على أرقام افتراضية بالنسبة لبرميل النفط غير الأرقام الحقيقية» .

وأشار إلى هذه الأمور فقط لوضح لكي نطمئن الناس، وهذه الأمور لا تعني أو تمنع أنه يجب علينا الا نعالج الاختلالات الموجودة في اقتصادنا بعيدا عن أرزاق المواطنين» .

وشدد على أنه يجب أن نزيد مصادر دخلنا وألا نعتمد بشكل انفرادي على النفط بعيدا عن أرزاق المواطنين وهذا دور الحكومة وأيضا المجلس بشاركهم في هذا الأمر عن طريق التشريعات المطلوبة» .

وبسؤاله عن سبب تحديد جلسة 4 فبراير للتصويت على طلب طرح الثقة في وزيرة الشؤون د. غدير أسيري بدلا من أن تكون بعد ثمانية أيام قال الغانم» : أوضح أنه كما كان في السابق فالأمر يعتمد على التنسيق مع الحكومة والوزير المختص، وهناك بعض الوزراء يطلبون استعجال المدة ، وانا أطلبها كرئيس من باب التعاون ويجب ألا يقل عن ثمانية أيام» .

وأوضح « انه في بعض الأحيان في مثل حالة أمس فالحكومة كانت تفضل أن يتم التصويت في الجلسة القادمة، وهذا الأساس الذي استندت عليه لتحديد هذا اليوم بالتعاون مع الحكومة، وأيضا بعض النواب وليست كما طرحت بعض الإجتهادات التي ليس لها أساس من الصحة» .

وبخصوص طلب التفسير من المحكمة الدستورية، قال الغانم» إن التصويت عليه كان 27 موافقا على الطلب و27 معارضا ، وبالتالي الطلب يجب أن يحوز على الأغلبية ، وبما انه كان هناك تعادل في الأصوات فلم تتم الموافقة على هذا الطلب» .

العقيل

وأوضحت ان «طبيعة ارقام الميزانية تقديرية وعجز الميزانية تقديري ، وفيما يخص الحساب الختامي فارقامه فعلية والعجوزات المسجلة فيه فعلية» ، داعية مجلس الامة الى اعطائها الفرصة مستقبلا لتقديم التوضيح والشرح للنواب.

وكان رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم اوضح في كلمة له في جلسة اليوم اثناء طلب نقطة نظام منه ومجموعة من النواب بشان التصريحات التي نشرت لوزيرة المالية فيما يتعلق في الاقتصاد الكويتي والرواتب انه يأتي «استنادا الى المادة (116) من الدستور والمادة (182) من اللائحة الداخلية لمجلس الامة».

إقرار اتفاقية

تقسيم المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بين حكومة دولة الكويت وحكومة المملكة العربية السعودية وأحاله الى الحكومة.

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع قانون «مذكرة التفاهم» في المداولة الاولى ، بموافقة 54 عضوا ورفض ستة اعضاء من اجمالي الحضور البالغ عددهم 60 عضوا.

واظهرت نتيجة التصويت على مشروع قانون «مذكرة التفاهم» في المداولة الثانية موافقة 55 عضوا، ورفض ستة اعضاء من اجمالي الحضور البالغ عددهم 61 عضوا.

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع قانون «الاتفاقية الملحقة» في المداولة الاولى بموافقة 55 عضوا ، ورفض سبعة اعضاء من اجمالي الحضور البالغ عددهم 62 عضوا.

واظهرت نتيجة التصويت على مشروع قانون «الاتفاقية الملحقة» في المداولة الثانية ، موافقة 55 عضوا ورفض سبعة اعضاء من اجمالي الحضور البالغ عددهم 62 عضوا.

في السياق نفسه قال رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم إن إقرار اتفاقية المنطقة المقسومة ، يصب في مصلحة دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ، مشيدا بجهود رئيس وأعضاء لجنة الشؤون الخارجية واحترافيتهم في إنهاء التقرير المتعلق بهذا الموضوع

وقال الغانم في تصريح للصحافيين عقب الجلسة» : أقررنا اتفاقية المنطقة المقسومة ومذكرة التفاهم بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ، مضيفا : حقيقة اشكر إخواني رئيس وأعضاء لجنة الشؤون الخارجية على احترافيتهم في إنهاء التقرير ، وردهم على كل التساؤلات ، وخاصة كل ما أثير من معلومات مغلوطة وغير صحيحة تماما ، وكانوا نريد أن نسيس كل شيء حتى الأمور التي بها مصلحة مباشرة للبلاد والعباد»

وأكد أن هذه الاتفاقية «هي في مصلحة الشعب الكويتي ومصلحة الكويت وفي مصلحة إخواننا وأشقائنا في المملكة العربية السعودية»

أضاف : « عندما يكون هناك خلاف بين دولتين جارتين شقيقتين ، هكذا يكون الحل بالطريقة التي تم بها حل أي إشكالات سابقة، وانتهينا إلى اتفاق سيعود بالخير على الطرفين»

وأوضح الغانم انه تم الرد على كل الادعاءات غير الصحيحة بوضوح من خلال الجلسة العلنية التي دعوت لها ، وكذلك اجتماع لجنة الشؤون الخارجية التي تم فيها الرد على كل الأسئلة، انتهاء بجلسة أمس ، التي تم فيها مناقشة التقرير وتم التصويت عليه بالموافقة بأغلبية ساحقة كبيرة جدا» .

وكان وزير الخارجية الشيخ الدكتور احمد ناصر المحمد قد اكد ان إقرار مجلس الامة مشروعي قانوني الإتفاقية الملحقة ومذكرة التفاهم بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية «لحظة تاريخية» في مسيرة العلاقات الثنائية بين البلدين.

وأوضح الشيخ احمد الناصر ، في مداخلة له بعد إقرار المجلس مشروعي قانوني الاتفاقية الملحقة ومذكرة التفاهم ، انهما حصنتا الروابط الأخوية وجسدتا المصير المشترك لعلاقات راسخة سينطلق البلدين في رحابها لمستقبل واعد وزاهر للأجيال القادمة.

وقال ان «تعاون السلطتين التنفيذية والتشريعية في إقرار مشروعي القانونين عكس بكل فخر متحدة وطنية كويتية ، وصورة رائعة من صور التفاني للدفاع عن حقوق الكويت ومصالحها في احترام كامل للدستور الكويتي كمرجعية يشكل الملاذ الأمن للجميع ، وهو الأساس الذي ننطلق منه وزارة الخارجية في المواقف والعلاقات مع الأشقاء والأصدقاء بلا استثناء».

أضاف انه «انطلاقا من التوجيه السامي من لدن صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد ، فقد تجلت اسمى مظاهر التعاون بين رئيس السلطة التنفيذية سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء ، ورئيس السلطة التشريعية رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم».

وقال ان «رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم مارس مشكورا الدور المنوط به بكل امانة وضمير ، أملته عليه مسؤولياته الدستورية وفق المادة (50) من الدستور بحتمية التعاون مع السلطة التنفيذية ، فكان ذلك عاملا حاسما في تحقيق الاتفاقية الملحقة ، خاصة وان الاختلاف في التفسير مع المملكة العربية السعودية الشقيقة أساسه دستوري ، ويمس مبدأ السيادة الذي اقسمتم عليه جميعا كأعضاء تمثلون الشعب الكويتي بالتمسك بها والدفاع عنها».

ورفع بهذه المناسبة الى مقام سمو امير البلاد ، وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ، اسمى آيات التهاني والتبريكات على ابرام الاتفاقية الملحقة ومذكرة التفاهم بين البلدين ، كما تقدم بخالص الشكر والتقدير الى القيادة السياسية في المملكة العربية السعودية ، على «القرار التاريخي بحسم مبدأ السيادة الكاملة لكل دولة في القسم الذي ضم اليها ، وشكل القاعدة الأساسية للتوصل الى الاتفاقية الملحقة بين البلدين».

تركيا

حل لها وانهائها.

واعتبر شينطوب ان تقارب وجهات النظر بين البلدين والبحث عن حل عادل يعزز السلام والإستقرار في المنطقة ، كانت له نتائج ايجابية على مستوى التعاون الثنائي من جهة ودور فعال في التعاون الاقليمي بين اكثر من بلد من جهة اخرى.

واكد ان تركيا والكويت تنتهجان وسائل الحلول الدبلوماسية عندما يحدث عدم استقرار او صراعات في المنطقة.

ولفت الى مستوى الزيارات الثنائية رفيعة المستوى بين البلدين خلال عام 2017 ، والحفاظ على ذلك الزخم خلال العامين الماضيين ، متطلعا الى ان يشكل العام الجاري فرصة لرفع مستوى التعاون الثنائي.

واكد ان الشعبين التركي والكويتي يرتبطان بعلاقات اخوة وصداقة تاريخية قوية ، ما يشكل ارادة سياسية مشتركة لتعزيز وتطوير العلاقات بين البلدين.

واعتبر رئيس البرلمان التركي ان زيارة رئيس مجلس الامة إلى انقرة وزيارات مجموعة الصداقة البرلمانية التركية - الكويتية المتبادلة ، تكتسب اهمية كبيرة ولها انعكاسات ايجابية على المستويين البرلماني والحكومي ، مشددا على اهمية العمل المشترك بين البلدين على مستوى البرلمانين الدولي والآسيوي والبرلمانات الاخرى.

وشدد على ان زيارة رئيس مجلس الامة الذي سيلتقيه اليوم الخميس ، تاتي في اطار الزيارات الرسمية المتبادلة على المستوى الرفيع بين البلدين.

واكد ان الزيارة تسهم ايضا في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين ، موضحا ان ثمة علاقات ايجابية كبيرة على المستوى السياسي انعكست على المجالين الاقتصادي والتجاري.

وفي هذا الصدد اشار شينطوب الى ان حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ 678 مليون دولار في عام 2018 ، في حين شهد العام الماضي حتى نهاية نوفمبر تراجعا الى 584 مليون دولار ، معربا عن امله في زيادة الحجم الى مليار دولار في المرحلة القريبة وثلاثة مليارات دولار على المدين المتوسط والبعيد ، وهذا ليس بالأمر الصعب في ظل التطور الحاصل في العلاقات بين البلدين.

أضاف ان عدد السائحين الكويتيين الذين زاروا تركيا في 2018 بلغ 300 الف زائر ، في حين ارتفع العدد إلى 350 الف سائح العام الماضي حتى نهاية نوفمبر ما يعكس تقدير وحب الشعب الكويتي لبلدهم الثاني تركيا ، مبينا ان عدد الكويتيين الذين يمتلكون عقارات في تركيا بلغ 9594 مواطنا.

وأعرب عن اعتقاده بان ثمة مجالات كثيرة يمكن للبلدين تعزيز العلاقات فيها ، مؤكدا ان علاقات تركيا والكويت لا يمكن ان تقتصر على المجالين السياسي والاقتصادي فقط.

في السياق ذاته قال شينطوب إن انقرة والكويت يمكنهما تعزيز العلاقات في المجالات الامنية والتعليمية والصحية والثقافية ، بالإضافة الى قطاع الصناعات الدفاعية وتبادل المعرفة ونقل الخبرات في مجال التكنولوجيا ، لتطوير العلاقات الثنائية الى مستوى اعلى.

التخطيط

تظلمتها الإمانة العامة للتخطيط للمشروع أمس ، ان نسبة الانفاق على (تي 2) بلغت 3ر36 في المئة من السنة المالية الحالية.

أضاف انه من المقرر الانتهاء من المشروع عام 2022 بتكلفة اجمالية تقدر بنحو 3ر1 مليار دينار ، لافتا الى حل 75 في المئة من التحديات التي واجهت المشروع والبالغ عددها ثمانية تحديات.

وذكر ان المشروع يعتبر نقلة نوعية في البنية التحتية اذ سيسهم في تطوير المرافق والخدمات التي يقدمها المطار وفق اعلى المواصفات العالمية ، فضلا عن زيادة طاقته الاستيعابية الى 25 مليون راكب سنويا بعد استكمال جميع المراحل.

من جهته قال وكيل وزارة الإشغال العامة اسماعيل الفيلكاوي في تصريح مماثل ان مبنى (تي 2) يتكون من ثلاث حزم ، مبينا ان الحزمة الاولى تتضمن مبنى الركاب والمحطة المركزية والربط مع انفاق الخدمات.

أضاف الفيلكاوي ان الحزمة الثانية تتكون من المباني الخدمية والطرق المؤدية لمبنى (تي 2) ومواقف السيارات ، مشيرا إلى انه جار تجهيز مستندات طرح مناقصة الحزمة الثالثة التي تتكون من مواقف وممرات الطائرات والمباني الخدمية.

يذكر ان مشروع مبنى الركاب الجديد (تي 2) يعتبر من المشاريع التنموية الكبرى للدولة ومن المقرر ان يستوعب نحو 25 مليون راكب سنويا وسيحقق نقلة نوعية لقطاع النقل الجوي في الكويت.

لبنان

وإثر الاجتماع، شدد رئيس الوزراء الجديد حسّان دياب على أن حكومته ليست سياسية، ووصفها بـ«حكومة إنقاذ»، معتبراً أنها «لكل اللبنانيين».

ودعا دياب إلى «المحافظة على التعبير الديمقراطي»، كما أشاد بدعم الجيش وقوى الأمن للحفاظ على الأمن في لبنان.

وأقر رئيس الوزراء الجديد بأن لبنان أمام مأزق اقتصادي اجتماعي، محذراً من «كارثة» اقتصادية، مشيراً إلى «تحديات هائلة» تواجه حكومته التي وضعت المأزق المالي والاقتصادي أولوية لها.

واعتبر دياب في تصريحات تلاها أمين عام مجلس الوزراء، محمود مكية، «نحن أمام مأزق مالي واقتصادي واجتماعي، في الواقع نحن أمام كارثة وعلينا التخفيف من وطأة وتداعيات الكارثة». وأضاف «المهم اليوم هو تأمين الاستقرار الذي يحفظ البلد».

كما أكد دياب، في تصريحات للصحافيين أن «النهج الاقتصادي والمالي للحكومة الجديدة سيكون مختلفاً كلياً عن الحكومات السابقة»، إلا أنه اعتبر أن «إعفاء محافظ مصرف لبنان المركزي (رياض سلامة) من منصبه ليس خياراً في الوقت الحالي».

في سياق آخر، ذكر دياب إنه التقى مع عدد من السفراء الأجانب، الذين «عبروا جميعاً عن استعدادهم للتعاون» مع لبنان للخروج من أزمته.

انسحاب القوات

المزيد من افراد القوات إلى خارج المنطقة خوفا من إصابات محتملة.

وقالت القيادة المركزية الأمريكية في بيان منفصل أمس أيضا ، إن المزيد من القوات نقل جوا من العراق إلى ألمانيا للتقييم الطبي بعد الهجوم الإيراني يوم الثامن من يناير كانون الثاني على قاعدة تتمركز بها قوات امريكية بعد الإعلان عن 11 حالة إصابة الأسبوع الماضي.

أضاف البيان دون الخوض في تفاصيل أن من الممكن رصد المزيد من حالات الإصابة المستقبل وقال مسؤول امريكي طلب عدم الكشف عن هويته إن نحو 10 من افراد القوات نقلوا إلى ألمانيا.

وقال ترامب ومسؤولون آخرون في بادئ الأمر إن الهجوم الإيراني لم يسفر عن سقوط أي قتلى أو جرحى بين صفوف القوات الأمريكية قبل أن تعلن وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاغون» يوم الخميس أن 11 عولجوا من أعراض ارتجاج بالمخ بعد الهجوم على قاعدة عين الأسد الجوية في غرب العراق. ورفض ترامب يوم الأربعاء تفسير سبب اختلاف الأقوال.

وقال في مؤتمر صحفي في دافوس بسويسرا "سمعت انهم يعانون من الصداع وأشياء أخرى لكن يمكنني القول إنها ليست حالات خطيرة للغاية" . ورد على سؤال عما إذا كان يعتبر إصابات المخ بالصدمة خطيرة قائلا "ابلغوني بالأمر بعد عدة أيام. يتعين أن تسألوا وزارة الدفاع".

وقال مسؤولو البنتاجون إنه لم يكن هناك أي جهد مبذول للتقليل من شأن بيانات الإصابات أو تأجيل إعلانها لكن التعامل مع مسألة الإصابات بعد هجوم طهران جدد الشكوك فيما يتعلق بسياسة الجيش الأمريكي في التعامل مع إصابات المخ.

ففي حين يتعين على الجيش الإبلاغ على الفور عن الإصابات المهددة للحياة أو إصابات الأطراف أو العيون لا يطلب منه ذلك فيما يتعلق بإصابات المخ بسبب الصدمة التي قد تحتاج لوقت قبل تشخيصها.

وقال ترامب : "لا اعتبرها إصابات خطيرة بالمقارنة بإصابات خطيرة أخرى شهدتها... رأيت أشخاصا بلا أرجل أو بلا ذرع".

ليبيا

الدفاع الجوي بالقيادة العامة للقوات المسلحة العربية الليبية اسقطت طائرة تركية مسيرة بعد إقلاعها من قاعدة معيتيقة الجوية وكانت تحاول الإغارة على موقع وحداتنا العسكرية في طرابلس».

يأتي ذلك فيما علق العمل في المطار الوحيد الذي لا يزال صالحا للتشغيل في ليبيا عملياته بعد تعرضه لهجوم أمس الأربعاء، وفقا لما قالته سلطات المطار، على الرغم من هدنة هشة ضغطت القوى العالمية على الأطراف المتناحرة في ليبيا لاحترامها.

وقالت سلطات مطار معيتيقة في طرابلس إن 6 صواريخ غراد سقطت على المدرج. ولم ترد أنباء على الفور عن وقوع دمار أو ضحايا. وأوضح المطار انه سيعلق كل الرحلات حتى إشعار آخر.

مجلس الشيوخ

يتبعها الدفاع وطرح الأسئلة.

وينهم ترامب وهو الرئيس الأمريكي الثالث الذي يحاكم في الكونغرس في التاريخ الأمريكي ، بإساءة استغلال السلطة، وإعاقة تحقيقات الكونغرس. وهو ينفي ارتكاب أي خطأ.

ويخضع ترامب للمحاكمة في مجلس الشيوخ بعد توجيه مجلس النواب، الذي يهيمن عليه الديمقراطيون، تهمتين إليه الشهر الماضي ، ولا يتوقع أن يدان ترامب، أو أن يعزل من منصبه، في مجلس الشيوخ الذي يسيطر عليه الجمهوريون. ورفض الرئيس الأمريكي خلال وجوده في المنتدى الإقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا الثلاثاء، التهمتين قائلا إنهما «مجرد خدعة». وقد ظل الديمقراطيون والجمهوريون يتجادلون حتى وقت متأخر من الليل، بعد بدء إجراءات المحاكمة الثلاثاء، وانتهت الجلسة في الساعة الثانية 02:00 من صباح الأربعاء.

وأدى الشيوخ المشاركون في المحاكمة اليمين على التصرف بحيادية كمحلفين، ورأس الجلسة رئيس قضاة الولايات المتحدة، جون روبرتس.

وبناء على قواعد المحاكمة المتبناة، فستبدأ المناقشات ، وسيعطى كل جانب 24 ساعة لعرض القضية، ويتم ذلك على مدى ثلاثة أيام.

ولكن القضية الأساسية الخاصة بالشهود وحضورهم لا تزال غير محسومة، بين الجدل والتصويت، على تأجيل استدعائهم حتى يقدم كل طرف عرضه للقضية، أو استدعائهم قبل ذلك. ويريد الديمقراطيون الاستماع إلى أهم مساعدي الرئيس في البيت الأبيض، ممن يعملون معه عن قرب، ومنهم كبير الموظفين، ميك مولفاني، ومستشار الأمن القومي السابق، جون بولتون. وقد رفض مجلس الشيوخ، ثلاث محاولات من جانب الديمقراطيين الثلاثاء للحصول على وثائق وأدلة خلال المحاكمة، بتصويت 53 جمهوريا ضد مشروع القرار مقابل 47 ديمقراطيا.